

المقترحات والإجراءات التنفيذية المستهدفة بمشروع خطة الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٨

تناولت الخطة الإستراتيجية للبنك عام ٢٠١٨ دراسة شاملة وتحليل للوضع الداخلي للبنك وأنشطته المختلفة وذلك للتعرف على نقاط القوة والفرص المتاحة التي يمكن إستغلالها لتنمية قدرات البنك وتطوير خدماته مما يؤدي بدوره الى تقدم ملحوظ لتقديرات مستويات الأداء للبنك وذلك خلال الأنشطة التالية :-

أولاً : تطوير الصورة الذهنية للبنك :-

حيث تمثلت الرؤية (vision) في التواجد ضمن أكبر عشرة (١٠) بنوك تجارية في السوق المصرفي مع العمل علي المحافظة علي كفاءة التشغيل المرتفعة الحالية .

ثانياً : تطوير رأس المال البشري :-

يأتى تطوير رأس المال البشري ضمن أولويات إدارة البنك بهدف إعداد الكوادر القادرة على تولى المراكز القيادية بالبنك في ظل التحديات وظروف المنافسة بالقطاع المصرفي لذلك قد أدرجت موازنة عام ٢٠١٨ مبلغ وقدره ٦ مليون جنية لتدريب العاملين من خلال مركز التدريب والتطوير التابع لمصرفنا والمعهد المصرفي بخلاف جهات أخرى متنوعة .

ثالثاً : نظم المعلومات :-

في إطار سعى البنك للتطوير الدائم والمستمر فقد أولى عناية كبيرة لتطوير نظام المعلومات لإدخال وتفعيل تشغيل نظام T24 وفقاً لما يجرى عليه العمل بأكبر المصارف وقد كان ذلك بمثابة ثورة تكنولوجية في مجال نظم المعلومات لما تتيحه من قدرات وبيانات تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات بالدقة والسرعة لما يتواكب مع سرعة المتغيرات المصرفية والإقتصادية في المرحلة الحالية والتي توفر قدر من التفاعل ورد الفعل الذي

يحقق اتخاذ الفرص المتاحة في أسرع وقت وبالفعل بدأت أولى ثمار هذا التطوير تظهر في الكم غير المسبق من قاعدة البيانات والتفاصيل التي لم تكن متاحة ولم تخطر أو يجول في خاطرنا بأنه سيأتي يوم تكون كل هذه البيانات متاحة بالسرعة والكم واستكمالاً لتطوير المنظومة قد أدرجت الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٨ مبلغ قدرة ٢٧٠,٧ مليون جنية لإستكمال تطوير المنظومة .

رابعاً : المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة :-

يأتي إهتمام البنك بالتوسع في منح تلك النوعية من التمويل للمردود الإقتصادي والإجتماعي الذي يعود على البنك من ممارسة هذا النشاط بجانب ان الإهتمام بتلك المشروعات يأتي على رأس أولويات الخطة التنموية للدولة وأيضاً تفعيلاً للمبادرة التي طرحها السيد رئيس الجمهورية بشأن الإهتمام بالخدمات المقدمة للشباب ودورهم في تحقيق الخطة التنموية للدولة لذلك قد أدرجت الموازنة التخطيطية في عام ٢٠١٨ مبلغ وقدرة ١,٣ مليار جنية كنمو (مباشر وغير مباشر) لهذا الغرض ، هذا وقد بلغ رصيد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالموازنة (مباشر وغير مباشر) نحو ٢,٩ مليار جنية بنسبه ١٧,٣% من اجمالي المحفظة الإئتمانية للبنك ، وذلك في ضوء المبادرة التي أصدرها البنك المركزي المصري في ١١ يناير ٢٠١٦ بشأن منح الشركات والمنشآت الصغيرة والصغيرة جداً تسهيلات إئتمانية بسعر منخفض ٥% (عائد بسيط متناقص) مع إيلاء العناية للقطاعات الإقتصادية الهامة ، وإعفاء البنوك من نسبه الإحتياطي الإلزامي بكامل قيمة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لتلك الشركات والمنشآت ، إلى جانب إلزام البنوك بتخصيص ٢٠% من محفظتها الإئتمانية لتمويل تلك الشركات والمنشآت خلال ٤ سنوات — وأخيراً المبادرة الصادرة ايضاً في ١١ فبراير ٢٠١٦ التي تتضمن منح الشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في مجال الصناعة والزراعة تسهيلات إئتمانية بسعر عائد منخفض ٧% لتمويل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة لمدة حدها الأقصى ١٠ سنوات وبحد أقصى مبلغ ٢٠ مليون جنية للعميل الواحد .

خامساً : مجال التمويل العقاري :-

يدخل نشاط التمويل العقاري ضمن منظومة الخدمات العقارية والإسكانية للبنك التي تهدف في المقام الأول لتوفير المسكن الملائم لجميع شرائح المجتمع لذلك أدرجت الموازنة التخطيطية للبنك مبلغ وقدرة ١٢٤,٥ مليون جنيه كما اشترك مصرفنا ضمن المبادرة التي طرحها البنك المركزي المصري لدعم نشاط التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطى الدخل ومن ثم أدرجت الموازنة نحو ٧٦٨,٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨، وذلك إيماناً بالدور الرائد الذي يضطلع به البنك كأحد أهم البنوك بالجهاز المصرفي خبرة في مجال التمويل العقاري .

سادساً : التسهيلات الائتمانية وقروض التجزئة :-

حيث أنها تعتبر من عناصر النشاط المصرفي ذات التأثير المباشر في ربحية البنك وأخذاً في الاعتبار المتغيرات التي طرأت على الساحة المصرفية وما تبعها من تغير ينعكس على أسعار فائدة منح القروض فقد أدرجت الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٨ مبلغ وقدره ٢ مليار جنيه .

سابعاً : الخدمات المقدمة للغير :-

في ضوء الإهتمام الخاص الذي تولية وزارة الإسكان للبنك باعتباره أحد الأطراف الفاعلة في منظومة توفير الخدمات الإسكانية والعقارية لكافة المستويات والطبقات من المواطنين حيث تم تكليف البنك بالإشراف على أعمال القرعة الخاصة بالأراضى لذلك قد توقعت الموازنة إستمرار البنك في تقديم خدمة حجز أراضى والوحدات السكنية الخاصة بوزارة الإسكان وان يصل مقدمات حجز الأراضى خلال عام ٢٠١٨ إلى نحو ٨,٥ مليار جنية .

ثامناً : مجال تطوير المنتجات المصرفية :-

تم خلال عام ٢٠١٧ الإنتهاء من الحصول على الموافقات الداخلية والخارجية الخاصة بإصدار مجموعة من المنتجات الجديدة سواء التمويلية او الإدخارية أو خدمات بطاقات الصرف الآلي .

المنتجات التي سيتم طرحها خلال عام ٢٠١٨ على النحو التالي :-

١. إصدار نظامين إدخاريين جديدين بالعملة المحلية لأجل (٥,٧ سنوات) تحت مسمى " شهادات بنك التعمير والإسكان " بسعر عائد ثابت قدره ١٣,٠% سنوياً يصرف ربع سنوياً للنظام الإدخاري ذو أجل ٥ سنوات و ١٢,٥% سنوياً للنظام الإدخاري ذو أجل ٧ سنوات .
٢. خدمة "فلوسي فون" وهي خدمة جديدة يقدمها بنك التعمير والإسكان تساعد العملاء علي سداد جميع المدفوعات اليومية وأيضاً تساهم علي تفعيل فكرة الشمول المالي والتحول الرقمي .
٣. وفي إطار أهمية دور العلاقات العامة التي ترتبط بشكل وثيق مع الأهداف التسويقية للبنك وتقديم الرسالة الصحيحة المتماثية مع أهدافه إستهدفت الخطة الإعلامية للبنك نحو ٥٠ مليون جنيهه خلال عام ٢٠١٨.

تاسعاً : مجال المسؤولية الاجتماعية (CSR) :-

حرص البنك على التأكيد على دورة الإجتماعى والتنموى تجاه العديد من شرائح المجتمع وتمكن خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات واضحة في مجال تبنى تلك النوعية من البرامج التي كان لها مردود ايجابي على الشرائح المستفيدة ، ونظراً لأهمية ماتم ذكرة فقد خصصت موازنة البنك التخطيطية لعام ٢٠١٨ مبلغ قدرة ٣٠ مليون جنيهه لهذا الغرض ايماناً بدور البنك وذلك بما يمثل نسبة ٢% من صافى الربح المتوقع تحقيقه خلال موازنة عام ٢٠١٨ .



عاشراً : التوسع الإستثمارى فى الشركات:-

فى ظل انتهاء البنك التوسع الإستثمارى الموجه لمساهمة فى رؤس أموال تأسيس شركات جديدة بالإضافة الى زيادة الإسهام فى الشركات القائمة (إستكمال نسبة المساهمات) فقد أدرجت الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٨ مبلغ وقدرة ٢٥٠ مليون جنيه لهذا الغرض .